+

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
القانون الخاص

مواجهة التعسّف في إنهاء عقد العمل

(دراسة مقارنة)

رسالة ماجستير تقدم به الطالب

ناهي حسأن حرجأن

الى مجلس معهد المعلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون الخاص

بإشراف
الاستاذ الدكتور غني ريسأن جادر
استاذ القانون المدني

1443هـ 2021 م

﴿وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

صدق الله العلي العظيم

[سورة التوبة: آية 105]

الإهداء

- إلى من حصد الأشواك، ليمهد لي طريق العلم و المعرفة إلى القلب الكبير ، أخص هذا الاهداء الى روح والدي رحمه الله واسكنه فسيح جناته .
- إلى من نذرت سرها في أداء رسالة صنعتها من أوراق الصبر وطرزتها في ظلام الدهر ، أمي الغالية رحمها الله واسكنها فسيح جناته

اهدي هذا البحث المتواضع راجيا من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح.

الباحث.....

شكر وعرفان

الحمد لله الذي خلق فسوى والذي قدر فهدى الحمد لله الذي منحني العزم الى أن وصلت هذه الدراسة الى نهايتها .

اما وقد أنتهيت من اعداد هذه الرسالة فأنني أجد لزاماً عليه برد الفضل الى اهله لأنه من لا يشكر المخلوق لا يشكر الخالق ، وعليه فلا يسعني الا أن اتقدم بالشكر الجزيل وعظيم الامتنأن الى (الاستاذ الدكتور غني ريسأن جادر) والذي تفضل مشكور بالإشراف على هذه الرسالة فلقد تعلمت منه خلقاً زادني علمًا ولم أجد منه الا حسن المعاملة والتوجيهات السديدة فله مني كل الشكر والعرفان .

كما أتقدم بخالص الشكر والعرفأن لأعضاء لجنة المناقشة والذي تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة وتحملهم عناء القراءة وابداء ملاحظاتهم القيمة لما لها من أثر في إثراء هذه الرسالة سيما وأن الكمال لله وحده .

الملخص

جاءت هذه الدراسة بعنوان (مواجهة التعسّف في إنهاء عقد العمل – دراسة مقارنة) في ضوء قانون العمل العراقي الحالي والقوانين العربية الآخرى وهي قانون العمل المصري والأردني, وتتمثل اهمية هذا الموضوع في حماية حقوق العمال وبيأن المنازعات العمالية واختلاف القوانين والاحكام بشأنها ، ثم هدفت هذه الدراسة الى حماية الطبقة العاملة فأنها المحور الرئيسي للنهوض بالحياة الاقتصادية والمساهمة في تنميتها وضمأن استقرار العمل ، والعمل على حسن تطبيق تشريع داخل المؤسسات .

وقد ركزت هذه الدراسة على تحليل النصوص المتعلقة بإنهاء خدمات العامل من حيث دراسة الحالات الواردة في المادة (43) من قانون العمل العراقي وما يقابلها من الحالات الواردة في المادة (٦٩) من قانون العمل المصري وكذلك المادة (٢٨) من قانون العمل الأردني الحالي وبيأن موقف القضاء العراقي والأردني والمصري والتعليق على الاجتهادات القضائية المتعلقة بهذه الحالات .

كذلك تناولت هذه الدراسة قيود التعسّف في إنهاء عقد العمل والتي تشمل القيود الشكلية والقيود الموضوعية كما تناولت هذه الدراسة حالات وصور الإنهاء التعسّفي لعقد العمل وهذه الحالات تكون احيأنا من رب العمل واحيأنا آخرى من جانب العامل .

واشارت هذه الدراسة الى المواد الخاصة لرقابة المحكمة على صاحب العمل في انهاء عقد العمل وذلك ضمن المواد (46–47) من قانون العمل العراقي النافذ وما يقابلها في قوانين العمل الاخرى محل الدراسة وعلى سبيل المثال المادة (27) من قانون العمل الاردني. وقد خلصت هذه الدراسة الى أن مسالة التعسّف مسالة واقع وليست مسالة قانون تستقل بتقديرها محكمة الموضوع وأن سلطة المحكمة لا تنحصر في تقدير التعسّف بحسب بل تشمل تقدير التعويض سواء النقدي او العيني ، وعلى ضوء ذلك فقد خرجت هذه الدراسة بعدة توصيات نامل أن تؤخذ بنظر الاعتبار مستقبلا .

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	1
الفصل الاول : مفهوم التعسّف في إنهاء عقد العمل	8
المبحث الأول : ذاتية التعسّف في إنهاء عقد العمل	9
المطلب الاول : تعريف الإنهاء التعسّفي	10
الفرع الاول : تعريف التعسّف لغة واصطلاحاً	10
الفرع الثاني : معيار تقرير الإنهاء التعسّفي	17
المطلب الثاني : قيود التعسّف في إنهاء عقد العمل	27
الفرع الاول :القيود الشكلية	28
الفرع الثاني :القيود الموضوعية	36
المبحث الثاني :حالات الإنهاء التعسّفي والغير التعسفي لعقد العمل	43
المطلب الاول :حالات الانهاء التعسّفي لعقد العمل	44
الفرع الاول : حالات الانهاء التعسّفي من جانب صاحب العمل	44
الفرع الثاني : حالات الانهاء التعسّفي من جانب العامل	53
المطلب الثاني : حالات الإنهاء غير التعسفي لعقد العمل	60
الفرع الاول : حق صاحب العمل لإنهاء عقد العمل وفق القانون	61
الفرع الثاني : حق العامل بإنهاء عقد العمل وفق القانون	69
الفصل الثاني : القواعد المنظمة للتعسف في إنهاء عقد العمل	79

المبحث الأول : آثار التعسّف في إنهاء عقد العمل	80
المطلب الاول : الآثار المترتبة عن التعسّف في إنهاء عقد العمل	81
الفرع الاول : آثار التعسّف في إنهاء عقد العمل محدد المدة و غير محدد المدة	82
الفرع الثاني : ضمأنات العامل عن التعسّف في إنهاء عقد العمل	94
المطلب الثاني : طبيعة المسولية الناشئة عن الإنهاء التعسّفي لعقد العمل	100
الفرع الاول : اركان المسؤولية المدنية المترتبة عن التعسّف في إنهاء عقد العمل	101
الفرع الثاني : إثبات توافر اركان المسؤولية المدنية التعسّف في إنهاء عقد العمل	108
المبحث الثاني : رقابة القضاء على التعسّف في إنهاء عقد العمل	113
المطلب الاول : سلطة القضاء في اثبات السبب الجدي للإنهاء	114
الفرع الاول : رقابة القضاء في اثبات السبب الجدي للإنهاء	115
الفرع الثاني : رقابة القضاء على حالات الإنهاء غير التعسفي لعقد العمل	122
المطلب الثاني : سلطة صاحب العمل في فرض العقوبات الأنضباطية	139
الفرع الاول : سلطه صاحب العمل التأديبية	140
الفرع الثاني : سلطة صاحب العمل في فرض العقوبات الغير الماسة بالعقد	143
الخاتمة	152
قائمة المصادر	159